بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الأحدِ الواحدِ، الذي بثَّ في الكونِ قواطعَ الأدلة علىٰ وحدانيته بكلِّ آيةٍ وشاهد، وأقام الحجة بالقرآن علىٰ كلِّ معاندٍ، وجعل الكعبة الشريفة قبلةً لكُلِّ قاصدٍ، وشرع شريعةً شملتْ أفضل الوسائل وأحسنَ المقاصد، واستقتْ من كتاب الله فكان هو ينبوعها، وأصَّل أصولها وبيَّنت السنة فروعها، وجعل فيها قواعدَ محكمةً كالشموس، وكليات قطعيةً حافظت علىٰ الأديان والنفوس، وما فيه مصالح دنياهم وأُخراهم، باستقراء العقلاء أقصاهم وأدناهم.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك الحق المبين، إله الأولين والآخرين، وقيُّوم السموات والأرضين، وأشهد أنَّ سيدنا محمدًا رسولُ الله إلىٰ الثقلين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، وسيِّد ولد آدم أجمعين، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله الطيِّبين الطاهرين، وصحبه الغُرِّ الميامين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

أَمَّا بعدُ:

فإنَّ من أشرف الأشياء هو اشتغال المرء بالعلوم الشرعية؛ إذ بها ينالُ رضا رب البريَّة، ويميز بين الخطأ والصواب، إذا اضطربت الأقوالُ واختلف العلماء في الجواب، ومن أهمها علم أصول الفقه، وأخصُّ بالذكر منه مقاصدَ الشريعة، والذي تبوَّأ في مباحث أصول الفقه لدىٰ العلماء منزلةً رفيعة، فتيمَّمتُ إلىٰ صوبه ووجهت إليه اهتمامي، واخترتُ أن يكون هو محطَّ بحثي وكلامي، وبعد أنْ طفتُ بروضة مسائله، وحدائق دلائله، مستكشفًا تلك المعالم، ولست معتمدًا علىٰ فهمي، بل مسترشدًا بقول كل جهبذٍ وعالم، واجهتني بعض الاستفسارات، فانضمَّتْ إلىٰ نظائرها حتىٰ صارت منها مجموعة من الإشكالات، قسمٌ منها وجدته مسطورًا في بطون الكتب

والمجلدات، وقسمٌ منها جادت به القريحة أثناء إمعان النظر في كلام العلماء، وتأصيل الأصوليين والفقهاء، فما عثرتُ علىٰ جوابٍ له أشرتُ إليه، وما لم أعثر نبَّهت إليه، ووجَّهت أنظار الباحثين إليه.

وقد كان مرتكز النظر، ومحور الفكر، في كتاب «**الموافقات**» للإمام الشاطبي؛ إذ هو في الابتكار بمثابة الرسالة للإمام الشافعي المطلبي.

ولم أزل أقيِّد تلك الفوائد، وأقتنص هاتيك الشوارد، حتىٰ اجتمع لديَّ منها ما يربو علىٰ المئين، فاخترتُ أهمها، وعلىٰ الله توكلتُ في كشف مجملها، وتوضيح مبهمها، وهو حسبي ونعم المعين.

وكانتْ بداية قدح الفكرة في ذهني، أني رأيت تضاربًا في الأصول، عند اختلاف الفتاوىٰ، لدىٰ الشخص نفسه، وعدم سيرها علىٰ قانون واحد، ومعيار ثابت، مع أمر آخر هو شيوع مصطلحات عامة وفضفاضة في أوساط الباحثين في المقاصد، حتىٰ وصل الأمر إلىٰ صعوبة تحديد الخطأ من الصواب، أو إلزام المقابل بقاعدة معينة إذا اضطرب عنده الجواب، فينتقل النقاش وينتشر بسبب الاختلاف في تفسير تلك المصطلحات، ويضاف إلىٰ ذلك عدم السير علىٰ وتيرة واحدة في الفهم والاستنباط، فإذا ألزمتَ الآخر بقواعده وأصوله، أجاب بأنَّها لا تنطبق في هذا المكان، مع أنَّه لم يُبدِ فرقًا بين الموضعين، ولا اختلافًا بين الحادثتين، ممَّا يُؤدِّي إلىٰ مشقة إلزام المقابل بحجة معينة؛ إذ متىٰ شاء تطبيق تلك الأصول، ومتىٰ شاء لم يطبقها، ولا معيار لذلك سوىٰ التحكم المردود وفق قوانين البحث والمناظرة، فيضيع الحق ولا تكون له علامة ظاهرة.

وقد كان جُلُّ ما يستشهد به مَن وقع في هذا الأمر، هو مباحث العلماء في المقاصد، وأقوالهم في المصالح والمفاسد، مع أن أهل العلم أوردوها مقيدة بأصول وقواعد، ولم يتركوها مطلقة بدون قيود حتىٰ لا يستغلها كل مغرض وجاحد، ويُضاف إلىٰ ذلك: الاستدلال المغلوط بكلام العلماء في رفع الحرج وفقه التيسير، من أجل استباحة الأمر الخطير، والاحتجاج بما جاء في أنواع المشقات، للتسوّر علىٰ سور المحكمات، حتىٰ غَدَتْ من المتشابهات، ولا ريب أنَّ الحفاظ علىٰ قواطع الملَّة، من أهم وظيفة الأدلَّة، فإن أدتْ إلىٰ عكس ذلك، كان ذلك خلاف مقصد الشارع، وكلُّ

تصرُّف خالف مقصد الشارع، من إنزال الكتب والرسالات والشرائع، فهو لا يدخل في حيز الاعتداد والاحتجاج، ولا يدخل في ضمن مسالك الحِجَاج، عند أُولِي النُّهىٰ، وأرباب الحِجىٰ.

ومن باب العدل والإنصاف، أن يُقال: ليس كل هذه الأخطاء راجعة إلىٰ سُوءِ الفهم عند المعاصرين، بل منها ما هو راجع إلىٰ الغموض والإبهام في بعض عبارات المتقدمين، والإطلاق والإجمال في جزء من كلامهم في المقاصد، ممَّا أورث هذه الأخطاء -في نظر الباحث- لذا كان من الأهمية بمكان الاحتكام إلىٰ أصول ثابتة، وقواعد محكمة، وقوانين مطردة، ومعايير متوافقة، فجاء فصل التأصيل، كخطوة أولىٰ في هذا الطريق؛ لنحكتم إليه، عند اختلاف الأنظار، وتفاوت الأفكار، ثم أعقبه سرد كليات الإشكالات، وعدم التركيز علىٰ الجزئيات؛ فإنَّ الولوج في ذلك يطول، لا يتمكن منه إلا أساطين العلم من الفحول.

وأخيرًا؛ فالله تعالىٰ هو خير مسئول، وأكرم مأمول، أن يوفقني للاهتداء، بنصوص الشريعة وفهم العلماء، وأن يتم علينا نعمته، وأن يختم بالسعادة آجالنا، وبالصالحات أعمالنا.

وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ..

أهميَّةُ البحث: وسببُ اختياره

- تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع ممَّا يأتي:

(١) ما أشار إليه العلماء من كون إزالة الإشكالات عن العلوم من أهم الأشياء في التأصيل لأيِّ علم وذلك من أجل دفع الظنون والأوهام عن مسائله، وتقوية الثقة بما يتضمنه من معلومات معرفية.

(٢) ما سيأتي من كلام العلماء في بيان أهمية معرفة الإشكالات وكشفها، ثم إنَّ البحث عن أجوبة للإشكالات الواردة أثناء طريق التعلم كان من ديدن الشاطبي، فهو بطريقة تصنيفه للموافقات يدرِّب الطالب علىٰ التفكير والبحث والنظر وإثارة التساؤلات والتفتيش عن أجوبة لها، والتمحيص فيما قيل فيها، فهي طريقة علميّة تمتاز بتحفيز الأذهان ومشفوعة بالمُمارسة.

(٣) ما ذكره الشاطبي من صفات المتمكِّن من علمه بأنَّه لا بد له من أنْ تكون عنده قدرةٌ علىٰ إزالة الإشكالات الواردة علىٰ فنِّه الذي يختصُّ به.

(٤) لم أعثر علىٰ كتاب تكلم في جانب الإشكالات في مجال مقاصد الشريعة بصورة منفردة.

(٥) معالجة كثير من المسائل المهمة في مجال المقاصد المتعلقة بموضوعاتها الأساسية ومسالك إثباتها.

وأمَّا أسبابُ اختياري لهذا البحث، فيُمكن اختصارها بما يأتي:

(١) واجهني كثير من الأسئلة في أثناء قراءة كتب المقاصد، ولم أجد لها جوابًا في

---

(١) «الموافقات»: (٤/ ٢٧٥).

(٢) «الاعتصام»: (١/ ٢٣٩).

تلك الكتب، ممَّا دفعني إلىٰ البحث عن إيجاد أجوبة لها.

(٢) وجدتُ الإجابات لبعض الأسئلة، ولكنَّها إجابات غير مقنعة؛ إذ إنَّها مخالفة للتأصيل العلمي من جهة أنَّها مبنية علىٰ تحسين الظنِّ بمَنْ كتب في المقاصد، وحُسنُ الظنِّ لا يصلح دليلًا علىٰ إثبات كون تلك الأجوبة صائبة، وإنَّما ترفع المؤاخذةَ عن المتكلِّم، وأمَّا معرفة الخطأ والصواب؛ فهي ترتكز أساسًا علىٰ أدلةٍ تستندُ إليها، ومن بدون هذه الأدلة لا يُمكن إقناع المقابل بصواب هذه الأجوبة دون ما خالفها، وقد قال **الإمام الشاطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «تحسينُ الظنِّ بأمرٍ لا يدلُّ علىٰ ثُبوتِ ذلك الأمر»[١].

(٣) في بداية الأمر كنتُ أظنُّ أنَّ هذه الإشكالات وقع فيها المعاصرون فقط، فلما زاد اطلاعي أكثر وجدت أنَّ هذه الإشكالات قديمةٌ فسبّب عندي حافزًا ودافعًا قويًّا لدراستها، والبحث فيها، بصورة تتسم بالعُمق والتمعُّن والفَحص والتدقيق.

(٤) ما كان يجري بيني وبين من أعرفهم ممَّن لديه اهتمام بالأصول في نقاشات في مجال المقاصد عندما تُثار إشكالية معينة لا يتم التوصل في جوابها إلىٰ كلام يشفي العليل أو يروي الغليل.

(٥) ومن ضمن الأسباب: قراءتي لبعض البحوث المعاصرة التي وجدت في ثناياها تصريحًا بأنَّ بعض المسائل في مجال المقاصد لا تقدم لنا جوابًا واضحًا، وهو خلاف مقصود الأدلة؛ لأنَّ حقيقة الدليل «أن يكون ظاهرًا في نفسه، ودالًّا علىٰ غيره»[٢].

(٦) ما رأيته من استغلال كثير من المغرضين لكلام العلماء في المقاصد من أجل التشكيك في ثوابت الشريعة، وجعلها من المسائل الاجتهادية، والخلط بين الثوابت والمتغيرات، والمحكمات والمتشابهات، ونقل الأصول من حيّز القطع إلىٰ حيّز الظن.

(٧) ما ذكره محمد رشيد رضا وهو أنَّ من العلماء من ترك تقرير مجال المقاصد تقريرًا صريحًا، مع أخذهم بها، خوفًا من اتخاذ أئمة الجور إياه لاتباع أهوائهم وتبرير استبدادهم؛ لذلك رأوا أنْ يسدُّوا هذا الباب بإرجاع جميع الأحكام إلىٰ النصوص، وجعلوا مسألة المصلحة المرسلة من أدق مسائل علم الأصول، فهذا الموقف من محمد رشيد رضا وإنْ كان فيه نظر فيما يبدو لي، لكنَّه يُوضِّح لنا سبب عزوف العلماء

عن الخوض في المقاصد، ويضاف له أنَّ الزعيم الإصلاحي المغربي علال الفاسي خاف من استغلال علم المقاصد للحصول علىٰ المآرب الشخصية، ولكن بما أنَّ الأمر أصبح واقع حال كان لا بد من التأصيل لهذا العلم بطريقة تمنع من حدوث هذه الأمور.

(٨) ومن ضمن الأسباب التي دفعتني إلىٰ البحث في مجال المقاصد هو أن مباحث هذا العلم تتناول قضايا واقعية، فهي ليست قضايا فلسفية، أو ترفًا فكريًا، بل إنَّها تتصف بالعملية ممَّا يُمكن للباحث أن يُسهم فيها إسهامًا فاعلًا، فلا يكون بحثه مجرّد جمع للأقوال وأدلتها وترتيبها فقط، مع ملاحظة أنه قد لا يتمكَّن الباحث الإسهام في جميع القضايا المطروقة بل بعضها.

وسيأتي مزيد بيان لهذه النقاط في مباحث الأطروحة إن شاء الله . . .

فهذه بعض الأسباب التي جعلتني أختار البحث في مقاصد الشريعة.

منهجي في كتابة الأطروحة

- كان منهجي في كتابة الأطروحة علىٰ وفق الخطوات الآتية:

(١) كَانتِ المرحلةُ الأُولىٰ هي جمع الكتب، فجمعتُ المصادر القديمة والحديثة، والبحوث وبعض المجلات المتعلقة بموضوع الأطروحة.

(٢) وكَانتِ المرحلةُ الثانية هي القراءة، فبدأتُ بالقراءة في كتب المتقدمين، ثم انتقلت إلىٰ كتب المعاصرين.

(٣) ركَّزتُ في قراءتي علىٰ كتاب «**الموافقات**»، للإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ، لِمَا لمُؤلِّفه وللكِتَاب نفسِه من قيمة مهمة في مجال مقاصد الشريعة.

(٤) في أثناء القراءة كنت أكتب كل ما يمرُّ بي من الفوائد، فدوَّنتُ المعلومات والأبحاث من المصادر المتفرقة بصورة متناثرة، وكُلَّما وجدتُ فائدة قيدتها.

(٥) أمَّا المرحلة الثالثة؛ فهي عملية الفرز، فقد اجتمع لدي من الأوراق المتناثرة الشيء الكثير، ثم رجعتُ إليها مرةً ثانية، ووزَّعت الأوراق علىٰ مطالبَ الخطة.

(٦) في المرحلة الرابعة وهي الكتابة للأطروحة، وضعت المصادر بجنب الأوراق التي فيها الملخصات، وبدأت بالكتابة بمراجعة المسألة في المصادر والملخصات وما اجتمع عندي من الفوائد.

(٧) طبيعة البحث كانت تحليلية ودراسة ومناقشة، وليست جمع أقوال فقط، والتوليف بينها، وإنَّما قراءة فاحصة ومستكشفة.

(٨) قمتُ بدراسة كُلِّ مسألة عن طريق عرض المسألة، وأقوال العلماء، ومناقشة الأقوال في الغالب.

(٩) تضمَّنتْ هذه الدراسة وصفَ الإشكالية في موضوعات المقاصد ومَنْ أشار إليها من أهل العلم والباحثين.

(١٠) وتضمَّنتِ استعراض بعض الحلول التي قدَّمها العلماء والباحثون للإشكالية المذكورة.

(١١) تمَّتْ مناقشة هذه الحلول وبيان مدىٰ صحتها أو قربها من إزالة الإشكال.

(١٢) ذكرتُ الإشكالات التي لم أجدْ لها جوابًا وحاولتُ إيجاد الحل لها في الغالب، فإنْ لم أتوصل لذلك؛ أشير إلىٰ أهمية محاولة إيجاد جواب لها.

(١٣) توزعتِ الإشكالات بين إشكالات عثرتُ عليها في كتب العلماء، وهي قليلة، وبين إشكالات توصلتُ إليها عن طريق دراستي وقراءتي والبحث في كتب المقاصد وأصول الفقه، وهي الأكثر والأعم الأغلب.

(١٤) مزجتُ في دراسة المسائل بين كتابات الأقدمين والمعاصرين، وكانت الأولوية للأقدمين من جهة التأصيل، وللمعاصرين من جهة التطبيق.

(١٥) حرصتُ علىٰ ذكر الأمثلة للمسائل المطروقة، كي لا يكون النقاش نظريًّا فقط، وهذا في غالب الأحيان.

(١٦) يأتي أحيانًا رأي الباحث مستقلًا في نهاية المسألة، وأحيانًا أخرىٰ يأتي في ثنايا الكلام ممزوجًا بالمناقشات؛ لأنَّ طبيعة الموضوع قد تستلزم أنْ يكون الكلام في أثناء النقاش.

(١٧) تنوَّعتِ الدراسة في مختلف جوانب مقاصد الشريعة، ولم تقتصرْ علىٰ جانبٍ واحدٍ منها.

(١٨) تركَّز البحثُ في المسائل الرئيسة والأساسية دون الولوج إلىٰ دقائق المقاصد وفروعها.

(١٩) ربطتُ كثيرًا من المسائل بواقعنا المعاصر.

(٢٠) حاولتُ الابتعاد قدر الإمكان عن المسائل الجدلية التي لا أثر لها في الواقع، أو الأصول النظرية التي لا ينبني عليها مسائل مقاصدية.

(٢١) قد أسيرُ في بعض المسائل علىٰ الإكثار من المنقولات والتعليق عليها، وقد أسيرُ في مسائل أخرىٰ علىٰ تقليل المنقولات، والتوسع في شرحها، وبيانها، وتحليلها، ومناقشتها، وذلك حسبما يقتضيه البحث.

(٢٢) كانتِ البداية في تقرير الأصول، ثم جاءت فيما بعد الإشكاليات، ليتم الاحتكام للأصول في أثناء النقاش، وترجيح الآراء، ومعرفة الصحيح منها.

(٢٣) تركزت النقاشات الموسعة والدقيقة لتفاصيل مباحث المقاصد في الفصل الثاني والثالث؛ إذ صارت حافلة وغزيرة بالمناقشات ممَّا فتح الله علىٰ الباحث، فله المنة والفضل.

(٢٤) ليس القصد استيعاب أقوال العلماء في جميع الإشكالات المعروضة، وإنَّما ركزت علىٰ ذكر أقوال العلماء الذين عنوا بالمقاصد وكتبوا فيها.

(٢٥) كل كلام لم أعزُهُ إلىٰ مصدر، فهو من جود الله وفضله علىٰ الباحث.

(٢٦) قمتُ بالعزو للآيات القرآنية والأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

(٢٧) عزوتُ أقوال العلماء إلىٰ مصادرها.

(٢٨) ترجمتُ للأعلام وجعلتها في الهامش تسهيلًا للرجوع إليها، وكانت الترجمةُ مختصرةً؛ لئلا يثقل الهامش.

خطة البحث

كانتْ خطتي في الأطروحة هي من ثلاثة فصول وخاتمة، وزَّعتها علىٰ النحو الآتي:

جاء **الفصلُ الأول** في ثلاثة مباحث، **والفصلُ الثاني** في ثلاثة مباحث، **والفصلُ الثالث** في مبحثين، وأخيرًا الخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وقد قسَّمتُ الفصولَ علىٰ مباحث، والمباحثَ علىٰ مطالب، والمطالبَ علىٰ مسائلَ، فكانتْ كالآتي:

الفصل الأول: مفردات البحث.

*** المبحث الأول: مفهوم الإشكالية.**

- **المطلب الأول:** تعريف الإشكالية.
- **المطلب الثاني:** خصائص الإشكالية وصياغتها.
- **المطلب الثالث:** أهمية معرفة الإشكالات.
- **المطلب الرابع:** دور القرآن الكريم والسنة النبوية في إزالة الإشكالات.
- **المطلب الخامس:** جهود العلماء في إزالة الإشكالات عن علوم الشريعة.

*** المبحث الثاني: التأصيل.**

- **المطلب الأول:** مفهوم التأصيل.
- **المطلب الثاني:** شروط التأصيل.
- **المطلب الثالث:** طرق التأصيل.
- **المطلب الرابع:** قوادح التأصيل.

*** المبحث الثالث: مقاصد الشريعة.**

- **المطلب الأول:** مفهوم مقاصد الشريعة.

- **المطلب الثاني**: تاريخ مقاصد الشريعة.

الفصل الثاني: الإشكالات الواردة على طرق إثبات المقاصد.

*** المبحث الأول: التعليل.**

- **المطلب الأول**: مفهوم العلة والتعليل.
- **المطلب الثاني**: أهمية مسألة التعليل ومجال بحثها.
- **المطلب الثالث**: مسألة التحسين والتقبيح.
- **المطلب الرابع**: تعليل أفعال الله وأحكامه.
- **المطلب الخامس**: الإشكالات الواردة في مسألة التعليل.
- **المطلب السادس**: قضية التعليل عند الإمام الشاطبي.

*** المبحث الثاني: الاستقراء.**

- **المطلب الأول**: مفهوم الاستقراء.
- **المطلب الثاني**: علاقة الاستقراء بمقاصد الشريعة.
- **المطلب الثالث**: الاستقراء التام.
- **المطلب الرابع**: الاستقراء الناقص.
- **المطلب الخامس**: أنواع الاستقراء وخطوات القيام به.
- **المطلب السادس**: الإشكالات على موضوع الاستقراء.

*** المبحث الثالث: القطع والظن**

- **المطلب الأول**: مفهوم القطع والظن عند الأصوليين.
- **المطلب الثاني**: قطعية مسائل أصول الفقه.
- **المطلب الثالث**: القطع والأدلة الشرعية السمعية.
- **المطلب الرابع**: طرق معالجة إشكالية القطع والظن في أصول الفقه ومقاصد الشريعة.

الطريق الأول: إثبات كثرة القطعيات في الشريعة من جهة الثبوت.

الطريق الثاني: إثبات كثرة القطعيات من جهة الدلالة.

الطريق الثالث: الرد علىٰ قاعدة «ما بني علىٰ الظن فهو ظني».

الطريق الرابع: الاحتمالات غير المستندة إلىٰ دليل لا ترفع القطعية.

الطريق الخامس: ليس كل أنواع الخلاف ترفع القطعية.

- **المطلب الخامس**: نتائج وآثار مفهوم القطع والظنِّ عند علماء المقاصد علىٰ أصول الفقه.

الفصل الثالث: الإشكالات المتعلقة بمباحث مقاصد الشريعة.

* **المبحث الأول**: الإشكالات المتعلقة بالكليات الثلاث.

- المطلب الأول: مفهوم الكليات الثلاث.

القسم الأول: الضروريات.

القسم الثاني: الحاجيات.

القسم الثالث: التحسينيات.

- **المطلب الثاني**: الإشكالات المتعلقة بالكليات الثلاث.

القسم الأول: الإشكالات المتعلقة بالتمييز بين الكليات الثلاث.

القسم الثاني: الإشكالات المتعلقة بالتقسيمات.

القسم الثالث: الإشكالات المتعلقة بالأمثلة.

* **المبحث الثاني: إشكالية الضوابط في مقاصد الشريعة.**

المطلب الأول: أهمية الضوابط.

المطلب الثاني: وسائل الانضباط.

المطلب الثالث: إشكالية الضوابط في مقاصد الشريعة.

* **خاتمة وأهم النتائج والتوصيات.**

* **المصادر.**

الصعوبات التي واجهتني في البحث

واجهتُ بعض الصعوبات في البحث تتمثل فيما يأتي:

(١) قلة المصادر التي تتكلم في الإشكاليات عمومًا وفي مقاصد الشريعة علىٰ وجه الخصوص.

(٢) عدم توفر بعض المصادر المهمة في البحث، ممَّا دعاني إلىٰ انتظار الحصول عليها لمدة من الزمن غير قليلة.

(٣) الأجواء المتقلبة في البلاد من ناحية الاستقرار والأمن.

(٤) طبيعة المباحث في الأطروحة؛ إذ من الصعوبة بمكان أن أجد كتبًا تعرضت لبعض البحوث التي ذكرتها من جهة عرضها وترتيبها، ممَّا جعلني أسير ببطء شديد في ترتيب المعلومات والمسائل، ونتج عنه كثرة التعديل والحذف والإضافة بصورة كبيرة ومرات متكررة إلىٰ أن وصلت الأطروحة إلىٰ هيئتها الحالية.

(٥) **كانت الإشكالات تتوزع بين قسمين**: قسم ذكره السابقون والمعاصرون وهو الأقل، وقسم استنتجته عن طريق البحث والدراسة والفحص والتحليل وهو القسم الأكبر، ممَّا أدىٰ إلىٰ توخي الدقة والتأني والتثبت في البحث والكتابة، كما يُلاحظ ذلك في الفصل الثاني والثالث عمومًا.

(٦) الإشكالات التي لم يتطرق إليها المصنفون فيما وصل إليَّ من كتبهم تطلبت قراءة كثيرة من أجل صياغة الإشكالية وتصويرها، وقد تأتي النتيجة في سطور قليلة يقرؤها القارئ في ثواني معدودة لكن هي نتيجة قراءة أيام.

(٧) جاءت كثير من المناقشات لأقوال العلماء نتيجة إعمال النظر والفكر، وليست مأخوذة من الكتب، وهو بدوره يُلقي علىٰ عاتق الباحث مسئولية أكبر، تكون في الدقة لفهم كلام العلماء، سيما المناقشات للإمام الشاطبي رحمه الله تعالىٰ.

(٨) وجدتُ بعض الموضوعات عبارة عن إشارات متناثرة في الكتب، فتطلب جمعها والتوليف بينها وإخراجها بصورة مترابطة، بحيث يكمل بعضها بعضا، صعوبات جمة؛ لاختلاف سياقاتها، ولأن بعضها مذكور في غير مظانِّه التي يتبادر إلىٰ الباحث وجودها فيه، كما يلاحظ ذلك في الفصل الأول المتعلق بموضوع التأصيل.

(٩) إنَّ كثيرًا من الكتب والبحوث في مقاصد الشريعة قائمة علىٰ التكرار لما قاله المتقدمون بدون نقد ومراجعة، ممَّا أدىٰ إلىٰ صعوبة توجيه النقد لقول ما، إلَّا بعد التريث والتأكد من كل الاحتمالات للكلام.

(١٠) كانت فكرة الأطروحة بكرًا، فلم أجد علىٰ حد علمي القاصر بحثًا يتناول المقاصد بهذا الأسلوب، وهذه الصورة في الطرح، ممَّا تطلب ذلك أن يمرَّ البحث بمراحل كثيرة متعددة، وفي كل مرة يتم اختصار الكلام فيها، وصياغة جديدة له.